حوار: مع الدكتور وهبة الزحيلی حول الفقه السياسی الإسلامی

پدیدآورنده (ها) : الزهیلی، وهبة؛ أحمد نورالدین

فلسفه و کلام :: نشریه التوحید (ایران) :: ذوالقعدة و ذوالحجة ۱۴۱۲ - العدد ۵۹

صفحات : از ۱۳۴ تا ۱۴۰

آدرس ثابت : https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/426220

تاریخ دانلود : ۱۴۰۲/۰۷/۰۷

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائهٔ مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه قوانین و مقررات استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.

عناوين مشابه

- حوار حول التراث والحداثة مع الدكتور حسين بشيرية والدكتولر محمَّد لغنهاوس
- حوار : حول مقال موجب الحسبه فى الفقه الإسلامى للدكتور عوض محمد عوض
- مقابلة فكرية: حوار مع الدكتور فواز طرابلسى حول القضايا القومية و الاشتراكية المعاصرة
- حوار؛ أمين عام مجمع الفقه الإسلامى الدولى الدكتور أحمد خالد بابكر: مهمتنا بيان أحكام الشرع فى حركة الحياة
- الملف: حوار شامل مع العلامة السيد محمد حسين فضل الله حول نشأته الفكرية و مواقفه من القضايا البارزة التى تشغل الوطن العربى و العالم الإسلامى
- حوار: مع الدكتور عبدالله النفيسى عضو سابق فى مجلس الامه الكويتى حول: اشكالية العلاقة بين المثقف و السلطة
- حوار مع المفكر المغربى الدكتور محمّد المصباحى: حول المساواة و الاختلاف بين الذكورة و الأنوثة فى فلسفة الوجود و فلسفة السياسة عند ابن رشد
- مقابلة: حول الفقه و التفقه (حوار مع الشيخ على بن سعيد الغامدى) (٢)
- مع العاملين للإسلام: فى حوار مع إمام مسجد إسطنبول حول العمل الإسلامى فى تركيا
- لقاء ثقافى: مع الدكتور كاظم شمهود حول الفن الإسلامى

www.noormags.ir

حوار

سماحة الدكتور وهبة الزحيلي

حول الفقه السياسي الاسلامي

حاوره: المحرر السياسي

● الدكتور وهبة الزحيلي،
عضو مجمع الفقه الاسلامي العالمي.
من مواليد سوريا،
حصل على دراساته الاسلامية في الأزهر،
ونال منه شهادة العالمية.
درس الحقوق في جامعة القاهرة،
وحصل على الدكتوراه سنة ١٩٦٣،
وكانت رسالته كتاب
«آثار الحرب في الفقه الاسلامي»،
الذي نال مرتبة الشرف.
يدرس حالياً في كلية الشريعة،
بجامعة دمشق، وسبق له أن تولى عمادة كلية
الشريعة والقانون في الامارات العربية المتحدة.
كتب أكثر من ثلاثين كتاباً
في الفقه والتفسير واصول الفقه
والعلاقات الدولية.
وساهم في تأسيس عدد من البنوك
الاسلامية في دول الخليج الفارسي.

● استثمرت «التوحيد» فرصة وجود فضيلة الدكتور الشيخ وهبة الزحيلي في عاصمة الجمهورية الاسلامية طهران للمشاركة في أعمال المؤتمر التاسع للفكر الاسلامي، وأجرت معه حواراً مطولاً حول الفقه السياسي الاسلامي، ضمن ثلاثة محاور رئيسية، هي: الفقه الاسلامي ومتطلبات العصر، اعادة فتح باب الاجتهاد، والنظام السياسي الاسلامي..

الفقه الاسلامي ومتطلبات العصر

● **التوحيد: ساحة الشيخ، يعيش الاسلام في المرحلة الراهنة متطلبات البناء الحضاري الشامل للمجتمع والدولة، فهل ترون ان الفقه بصورته الراهنة قادر على الاستجابة لهذه المتطلبات؟**

ـ د. الزحيلي: بسم الله الرحمن الرحيم. مما لا شك فيه ان الفقه ينمو ويتفاعل مع التنفيذ والتطبيق، فكثيراً ما يقال لنا أين منهاجكم

● الفقه ينمو ويتفاعل مع التنفيذ والتطبيق.

الاقتصادي؟ أين منهاجكم السياسي؟ أين ثقافتكم ومخططاتكم؟ أين تنظيماتكم السياسية والادارية؟ كل هذه الأسئلة توجّه لنا والسبب في هذا، ان السائلين يريدون منا أن نرقّع الحياة الحديثة القائمة على النظام الغربي ونطعّمها بأصول ومظاهر اسلامية فارغة. الاسلام كل لا يتجزأ، فلا يصح أن نأخذ بعضه ونترك البعض، ولا يصح أن يكون مرقعاً لهذه الحياة الغربية القائمة على تطبيق قوانين ومفاهيم ونظم غريبة عن فكر الاسلام. اذن، الفقه ينمو مع التطبيق.

في الأونة الأخيرة جمد الفقه ولم يستطع أن يتفاعل مع الحياة لأنه غير مطبق. القوانين الوضعية المستوردة هي المطبقة، ثم يقال لنا ائتونا بنظام كامل للحياة!. ان الفقه ينمو ويترعرع مع التطبيق ويتعايش مع الحاجات، ونحن الفقهاء والعلماء على أتم الاستعداد

● نحن الفقهاء والعلماء على أتم الاستعداد لتقديم منهاج حضاري متكامل يحقق رغبة وتطلعات الأمة الاسلامية في كل زمان ومكان

لتقديم منهاج حضاري متكامل سليم يحقق رغبة وتطلعات الامة الاسلامية في كل زمان ومكان، ولكن التفاصيل لا يمكننا أن ننسجها في خيال، فقد نتجه مثلاً الى بناء الاقتصاد الزراعي وقد نكون في الحقيقة بأمس الحاجة الى بناء الاقتصاد الصناعي، وقد نكون بحاجة الى توجيه الانتاج نحو التصنيع الحربي لمقاتلة عدو شرس اغتصب أراضينا وممتلكاتنا وشرّد اخواننا في كل مكان. كل هذه الامور تقتضيها الحاجة والظروف.

● **التوحيد: ولكن كيف يمكننا أن نقنع الآخرين والحالة هذه بأننا نمتلك نظريات متكاملة في حقول الحياة المختلفة..؟**

ـ د. الزحيلي: هؤلاء لا يريدون إلاّ التهرب من الواقع، فهناك كتابات كثيرة في النظام السياسي الاسلامي، أستطيع أن أقول هناك كتابات كثيرة في مصر وسوريا والاردن وغيرها من البلاد، عشرات بل مئات الكتب

كتبت حول الأنظمة السياسية الداخلية والخارجية، ويستطيع أي انسان أن يرجع الى هذه الكتب ويستفيد منها. ودائماً يضع المؤلف التصورات، ويأتي دور المقنن والمنظم والمستفيد من هذه الأفكار. وكذلك أُلِّفت كتب كثيرة في النظام الاقتصادي الاسلامي، فهناك أكثر من مئتي كتاب تصور الاقتصاد الاسلامي وتقربه من الواقع. وعندي أسماء هذه الكتب الحديثة.

● **التوحيد: منذ افول الحضارة الاسلامية بدأ ينحسر تعامل الفقه في المجالات السياسية والاجتماعية، فهل تركت هذه الحالة آثاراً سلبية على الفقه؟ وماهي - برأيكم - هذه الآثار؟**

- د. الزحيلي: لا شك ان الفقه تقوقع، وجمد الاجتهاد، واقتصر النشاط الفقهي على الامور العبادية، ولم يخط خطواته في الجانب المعاملاتي، لأن هذا الجانب غير مطبق، ولأن الدولة كانت تستدرج الفقهاء وتشغلهم ولا تريد أن يطبق شيء من الفقه الاسلامي، ارضاءً للغرب وابعاداً للمسلمين عن العيش في ظل حكم اسلامي متكامل. ولهذا السبب سار الفقه في جانب نظري ولم تستفد الحياة العملية منه.

● **التوحيد: اذن عاش الفقه مرحلة طويلة من الجمود، وهنا يتساءل البعض كيف يمكننا اخراجه من هذه الحالة حتى ينسجم مع متطلبات العصر؟**

- د. الزحيلي: لقد فُرض الجمود على الفقه ولم ينبع منه. الفقه حي متطور ومتحرك، وفيه قواعد كثيرة تعالج مختلف جوانب الحياة وكل ما تتطلبه الحياة المعاصرة. فهناك قواعد فقهية كلية كبرى، وهناك اجتهادات جزئية وهناك واقع تطبيقي للفقه، مثلاً: ان نجاح

● الفقه في ذاته ليس جامداً وانما فُرض الجمود عليه من الآخرين.

تجربة البنوك الاسلامية أوجد تنشيطاً لحركة الفقه في هذا الجانب، فقد وجدت هيئات رقابة شرعية في كل بنك اسلامي، وانا رئيس هيئة رقابة في شركة اسلامية في البحرين، تعرض علينا مشكلات كثيرة، فنحاول أن نوجد لها حلولاً من الفقه الاسلامي. وبعد نجاح تجربة دبي المصرفية الاسلامية سنة ١٩٧٦، أُنشأت اثنتان وخمسون مؤسسة

● أسهم في تطوير الفقه شيوع مسألة اغلاق الاجتهاد عند أهل السنة. اما في الوسط الشيعي فقد ترك باب الاجتهاد مفتوحاً وهو الوضع السليم.

مصرفية اسلامية وذلك في الأعوام الأخيرة.

اذن، الفقه ينمو ويتحرك ويتطور في ظل الحاجة، فالفقه في ذاته ليس جامداً، وانما

يُفرَض الجمود عليه من الآخرين، لعدم توافر القنوات والمنافذ التطبيقية. ومما أسهم في تطويق الفقه أيضاً شيوع مسألة اغلاق الاجتهاد عند أهل السنة، الأمر الذي نحن ـ كعلماء من السنة أيضاً ـ لا نقره. اما في الوسط الشيعي ولله الحمد فقد تُركَ باب الاجتهاد مفتوحاً، وهو الوضع السليم. ولا نجد دليلاً على غلق باب الاجتهاد، وانما هذا تواطؤ واتفاق بين العلماء لظروف مؤقتة، لكي يسدّوا الباب أمام من ليس أهلاً للاجتهاد، ومنعاً من تأثيرات التيارات الهدامة. والخلافة العثمانية أسهمت أيضاً في ذلك، حتى يعزل العلماء عن الحياة ويظل السلاطين يعملون بمخططات وتوجيهات الاوروبيين، ولكن فك الحصار عن الفقه ليس بالأمر الصعب.

فتح باب الاجتهاد

● التوحيد: على ذكر هذا الموضوع، نسمع الكثير من الدعوات في عالمنا الاسلامي لفتح باب الاجتهاد في اطار المذاهب الاسلامية السنية. فأين وصلت هذه الدعوات؟

ـ د. الزحيلي: هناك اتجاهان في هذا المجال: اتجاه الدراسات الجامعية، حيث أخذت تندد بأغلاق باب الاجتهاد، ولي في هذا المجال كتاب في اصول الفقه وكتب اخرى، انتقدت فيها اغلاق باب الاجتهاد. وفي الأزهر وجامع الزيتونة أصبحت فكرة اغلاق باب الاجتهاد مرفوضة، ولا يتقبلها انسان. والاتجاه الثاني يمثله المتفقهة، وهم المشايخ الذين يتعاملون مع الفرد المسلم أكثر من تعامل الاستاذ الجامعي مع الأفراد المسلمين. هؤلاء لازالوا متأثرين بفكرة اغلاق باب الاجتهاد، فحينما يُسألون عن قضية يقولون نفتيكم بالمذهب الحنفي أو الشافعي... الخ، وهذا أمر غير سليم، فالسيوطي وهو من علماء القرن العاشر الهجري (ت: ٩١١هـ) وضع كتاباً عنوانه «الرد على من أخلد الى الأرض، وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض» يأتي فيه بنصوص متعددة على ان باب الاجتهاد مفتوح لكن بشرط أن يكون له من هو أهل للاجتهاد.

● التوحيد: فلنفرض أنّ باب الاجتهاد قد اعيد فتحه في المذاهب الاسلامية السنية، وبرز فيها من هو أهل للاجتهاد، فهل ترون ان موقع الفقيه السني في الامة سيكون على غرار موقع الفقيه الشيعي فيها؟ وماذا يرجح سماحتكم؟

ـ د. الزحيلي: نحن نريد أن نكون أمثال فقهاء الشيعة، نريد أن نكون أحراراً ومَرنين، وان نسير في هذا الجانب الطيب والعمق الفكري. الشيعة يقررون عدم جواز تقليد الميت، وان الأحكام يجب أن تؤخذ عن الفقيه المعاصر وهذا العمل جليل، ونحن نتطلع الى ان تواكب مسيرة اخواننا علماء الشيعة في هذا الجانب، وهذا عمل طيب وممتاز، ولكن ما

تزال الحركة الفقهية والاجتهادية لدينا ضعيفة، بسبب ان الدراسات الفقهية وطرق الدراسة عند العلماء أو في البلاد السنية تختلف عن الطريقة الموجودة عند علماء

● دور الحوزات العلمية عند علماء الشيعة دور عظيم ومؤهّل للمجتهدين.

الشيعة. فدور الحوزات العلمية عظيم، ومؤهّل للمجتهدين. اما مثل هذا لا نكاد نجده في البلاد الاسلامية الاخرى، لهذا السبب نتطلع لأن تكون هناك مواكبة بين علماء الشيعة وعلماء السنة في هذا الجانب.

النظام السياسي الاسلامي

● التوحيد: سماحة الشيخ، نرغب في نقل الحوار الى جانب آخر، يتعلق بدور الفقه في النظام السياسي الاسلامي. تعلمون ان الوحدة الاسلامية هدف مقدس يسعى المسلمون كافة لتحقيقه. ومن الناحية النظرية يبحث تارة من زاوية عقائدية، واخرى من زاوية الفقه السياسي الاسلامي.

ومن الزاوية الثانية يتساءل البعض عن امكانية صياغة مشروع سياسي اسلامي يتسم بصفة الالزام الشيعي والسني معاً.

ـ د. الزحيلي: هذا يتوقف على علماء الفئتين، وهو أمر ضروري، فنحن نريد أن نترفع عن الرواسب والشكوك والعصبيات والاتهامات، نحن أصحاب رسالة واحدة واتباع دين واحد، كتابنا واحد وسنّتنا واحدة واصولنا واحدة، فمن السهل بمكان أن نتغاضى عن الخلافات الجزئية بين السنة والشيعة، ونترك للفئتين العمل بما ألفوه من مظاهر العبادة ومظاهر التعامل، والمبادرة الى وضع مثل هذا الافق السياسي للفقه، لأن

● نريد أن نترفع عن الرواسب والشكوك والعصبيات والاتهامات فنحن ـ المسلمين جميعاً ـ أصحاب رسالة واحدة ودين واحد.

الوصول اليه سهل. والاسلام أمانة في عنق الجميع، فينبغي أن نعمل من أجل تنشيطه والعمل به، لأنه يمثل رسالة في الحياة، ويمثل الشريعة الأصيلة الكفيلة بحل الخلافات الجانبية التي لا تخدم كلا الفريقين ولا كلا الفقهين، وهذا أمر يسير. وأؤكد دعوتي الى وجود مجمع يجمع علماء الفئتين ويعمل على تحقيق مثل هذا المشروع الطيب الذي طرحتموه.

● التوحيد: وما هو ـ بتصوركم ـ شكل وهيكل النظام السياسي في الاسلام؟

ـ د. الزحيلي: لاشك ان النظام الاسلامي معروف، وهو نظام يرفض الاستبداد ويعتمد

على الشورى ويلتزم بالحق والعدل، واطاره المساواة بين الناس جميعاً، ويريد احقاق الحق وابطال الباطل، ويعكف على أن تكون علاقتنا مع دول وشعوب العالم قائمة على المحبة والسلام والتعاون. وحيث لا يعتدي على حقوقنا وحرماتنا وديارنا، نحن أشد الناس حرصاً على السلم العالمي والتعاون الدولي والتعايش في مجتمعات تحترم ارادتنا ووجودنا وعملنا وتترك الحرية الدينية لنا في ان ننشر دعوة الله في الأرض ونبلغها للناس، وان لا تكون هناك حدود وحواجز وان نوقف نشاط الحركات التبشيرية في اندونيسيا والسودان ـ مثلاً ـ وان نعمل يداً واحدة أمام هذه التيارات المهدّمة والمضللة. والمراكز الاسلامية الموجودة لها نشاط محدود لا يشبه ـ بحال من الأحوال ـ ما تقوم به المؤسسات التبشيرية، حيث لا تُزود بما يُزود به اولئك من الأطباء الذين يستخدمونهم وسيلة للابتزاز، ولا تقدم المعونات المادية والغذائية والألبسة

● يجب ان نعمل على ايقاف نشاط الحركات التبشيرية في بلداننا الاسلامية، كاندونيسيا والسودان، ونعمل يداً واحدة أمام هذه التيارات الهدّامة.

والمستشفى وغير ذلك، كل هذه الانشطة غير متوافرة، حتى الكتاب المبسّط والمترجَم الى لغات العالم، كل هذا غير متوافر في تلك المراكز. اذن، ينبغي أن نعيد النظر في مثل هذا، لأن الاسلام دين الرحمة العامة للعالمين.

● التوحيد: وفي هذا الاطار العام لأهداف النظام السياسي وغاياته وشكله، ماهي مواصفات الحاكم الاسلامي برأيكم؟

ـ د. الزحيلي: الحاكم ـ حسب الاصول النظامية ـ هو من تتوافر له البيعة من المسلمين، يعني الانتخاب الحر، وله ضوابط وله شروط، والحاكم ينبغي أن تتوافر فيه ثمانية شروط، منها: الفقه، والنزاهة، والورع، وسلامة الأعضاء، والاستعداد لتطبيق الاسلام وحماية حرمات الاسلام والمسلمين. هذا الذي تتوافر فيه هذه الصفات هو أجدر من يتولى زعامة المسلمين. ولكن مع الأسف الشديد أشك ـ في عصرنا الحاضر ـ أن يأتي اليوم الذي نجد فيه حاكماً اسلامياً واحداً. وحيث يتعذر ذلك لا أقل من أن يكون لنا تنسيق فيما بيننا، فيكون هناك جيش اسلامي واحد، ونظام اقتصادي واحد، وسوق دولية واحدة، وتعاون مشترك على جميع الصعد. ونحن لا نحسن الظن كثيراً في هؤلاء الحكام الذين يحكمون البلاد الاسلامية باسم الاسلام، وهم ليسوا من الاسلام في شيء. اذن، الحاكم المسلم هو من تتوافر فيه الشروط المعروفة على النهج الذي عرفناه في الخلافة

الراشدية.

● **التوحيد: النظام الاسلامي القائم في ايران حاول الجمع بين نظريتي الشورى وولاية الفقيه. رغم انه يمثل نظام ولاية الفقيه، فهل ترون هذا النظام صورة مثلى لقيام مشروع سياسي (سني - شيعي)؟**

- **د. الزحيلي:** هذا ما كنت اريد أن اجيبك عنه قبل أن تبادرني. ان الامام الخميني (رحمه الله) قد بادر الى هذه التسوية العادلة والمحاولة التوفيقية بين النظريتين. الحقيقة ان هذا المنهج سليم، فيجب أن نعمل على أن يكون الحاكم المسلم أهلاً للزعامة وفق

● الامام الخميني (رض) بادر الى التسوية العادلة والمحاولة التوفيقية بين نظريتي ولاية الفقيه والشورى، وهذا هو المنهج السليم.

الضوابط الشرعية، وأيضاً نترك الخيار الى الرقعة العامة من المسلمين. فهذه المحاولة التوفيقية هي محاولة سديدة وسليمة ومقبولة عندنا، لأن ولاية الفقيه هي شيعية من حيث التسمية فقط، ولكن في حقيقة التطبيق الضوابط والمعايير التي يُفترض وجودها في الخليفة ينبغي أن تكون وفق الاسس المذكورة في ولاية الفقيه. فاذن نحن مُقرّون بهذه المحاولة التوفيقية بين النظريتين.

● **التوحيد: اذن على هذا الأساس هل يمكن القول ان المسلمين في أنحاء العالم ملزمون بنظام الاسلام القائم في ايران؟**

- **د. الزحيلي:** هو النموذج الذي يحتذى به، فيمكن أن نقول إن هذا النظام المطبق في ايران يصلح أن يكون نموذجاً يحتذى به، واذا احتاج الى توسعة رقعته. فلا شك اننا لا نقول

● يمكن أن نقول أن النموذج الذي يحتذى به هو النظام الاسلامي في ايران.

انه يُلزم، وانما نقول انه يصلح أن يكون مثالاً، لأن كل اطار محلي أو موضعي أو اقليمي يصطدم بمشكلات كثيرة على مدى العالم الاسلامي. اذن، هو الأصول التي ينبغي أن نقف عليها، اما الامور التطبيقية والفرعية فيمكن النظر فيها في ضوء نجاح هذه التجربة. والقضية تحتاج الى شيء من البحث عند الاستفادة من هذا النظام.

● **التوحيد: في الختام نتقدم الى فضيلة الشيخ بجزيل الشكر، على تفضلكم باتاحة الفرصة لهذا الحوار.**

- **الدكتور وهبة الزحيلي:** وبدوري أشكركم أيضاً، وأتمنى لكم ولمجلتكم المزيد من التوفيق ●